

ما حرمه وانما قاله كذا الظن تبع في الفروع الفقهية الذي لم يدل عليها
 فاطع ولذلك قيد الشهادة بالضم ليعيدان الشهادة شهدها لم لا يشهدا
 عندهم فيكون فيها اشارة الى عدم التمسك بالحرفين وبيان لهم
 فساده اشارة الى ان المقصد من الشهادة مع عدم ابطال الكلام وتبين سادته
 لا مجرد عدم موافقتهم في الشهادة اذ هو قيد الجبروي للدلالة على ان
 فكذب الاليات متبع الهوا ووجه الدلالة انه يفهم من الكلام المذكور ان المكذبين
 الاليات اجتمع فيهم الافتراء هو تحريم ما خلل الله والتكذيب فيكون فيهم
 اجتماع اتباع الهوى مع التكذيب اي لا يشركوا جعل ان مفسرة فأورد
 عليه انه عطف في الآية الاوامر على النواهي اذها اي الاوامر غير صالحا للبيان
 المحرمات بل لبيان الواجبات والمعنى السوال شار بقوله ولا يفهم بظن
 الفاعل المفسر ما حرمه واجيب عنه بان الاوامر هي نياتا ويدل المنهيات
 فقوله تعا وبالوالدين احسانا بنا ويدل التنسوا بالوالدين والمعنى
 للجنوا ان المص بقوله فان التحريم باعتبار الاوامر يرجع الى اعتداد ما
 فان قيل اذا كانت ان مفسرة فالمفسر لا يتبين قلنا ان كان مامو صوا
 كان المفسر تلاوة المحرمات وان كانت مصدرية كان المفسرة تلاوة
 تحريم المحرمات فان قيد لا يشركوا ليس تلاوة المحرمات ولا تلاوة
 تحريمها صرحا لان عدم الشرك ليس حراما لكن يفهم فيه ما حرم فيكون
 اني مفسرة بقره هذا الاعتبار فحاشا ان يضرب عليكم على انه لاغراء
 قال العلامة التفات الى ان باب عطف الاوامر الا ان يجعلها ناهية
 فان المصدرية موصولة بالنواهي والاولى على قاعدة صاحب الكفاية
 ومن جوز اجتماع النواهي والنواصب يكون الجزم بغيره في نفس الفعل

اي في

والناصب

والناصب في لام الفعل او بالبدل مما او من عايد المحرور في التقدير
 ما حرمه عليكم وعلى هذين الاحتمالين يكون لازمية اذ لو لم يكن لازمية لما كان
 لا يشركوا بمعنى عدم الشرك وهو غير محرم بل المحرم هو الشرك واذا جعلنا
 الازمية صار ان لا يشركوا بمعنى الشرك او الجبري تقدير اللام اي لا يشركوا
 والمعنى ان لا يحرم عليكم عليكم لعدم شرككم ويكون علته التحريم او السلاقه ومعنى
 الايح الى ما حرم عليكم عليكم من الشرك والاشارة بالوالدين وقوله الا ولا تدعوا
 ليلنا تشركوا وضعه موضع النهي عن الاسات المتباغية هناك اشارة الى
 سبق من ان الاوامر بمعنى النواهي وافادة المبالغة باعتبار الاستدلال انه
 في الظاهر الامر بالاحسان والامر بالاحسان دليل على النهي من الاسات منع
 لموجبه كما هو يفعلون الاجله فان موجب القتل عن حصول الاملاق
 او ختمه الاملاق وقوله نحن شرركم وايها بعد بالبرق موجب وقوله
 فلا وجب القتل تخشيه الاملاق فهذا احتياج على منع القتل كما نك بالكتاب
 وضع السور لان الاشارة في الاصل ويضع الدلالة ثم نقدر الضم الى الذين فادعوا
 في الثانية الاولى هو الاشارة صاحب الصحاح افعل من ابيته الجمع ولم يخفى
 عليه الواحد الا انك واشد الامايعها ولا تعظيها فان قلت عدم معلوم
 من الوصع فان الوصع القدرة على الشيء وهو لا ينافى العسر بل العسر مستلزم للوصع
 قلنا قد فرقت قولك لا يملك الله نفس الاوصعها بتفسير من احد حال الامايع
 قدرتها ذلك ما دون مدى طرا بالحيث يتسع فيه طوقها وبقية عليها فان
 ذكره معنا منبغيا على التفاتك اشارة الى ما ذكره في السورة الطاهر ان يجعل
 اشارة لقوله ان لا تشركوا الاستين على انه علته لقوله فاتبهوه